

أصول الدين

بالعدل ولا يوصف بالجور والخطأ يظهران من ا ﻻ تعالى الأمور لا من الأمر فمنع التوفيق
ليس بقدر للعبد لأنه عادل في منعه متفضل في إعطائه فالكل منه وإليه ليس للعبد اعتراض
ولا منه مهرب فينبغي للعبد أن يرضي بجميع ما قضى ا ﻻ تعالى عليه وقدره ويلزم طريق الصبر
والتسليم والتفويض وهو لا يخوض في قضاء ا ﻻ وقدره أو بوسوسة أو مقال فإن ا ﻻ تعالى أخفى
علم القدر عن عباده ونهاهم عن مرامه ومنعهم عن الاعتراض فيه